أثر الأزمة المالية على المنطقة العربية*

مهندس/ حسن حسن نصر درويش**

مقدمة

كثير منا يسمع عن الأزمة المالية العالمية وربما يجلس بعض الوقت يفكر فيها وماهيتها وما يمكن أن تثريه في دولنا وشعوبنا فمنذ بروز النظام القطبي الواحد في أعقاب انهيار الإتحاد السوفيتي في أواخر عقد التسعينات من القرن العشرين، ظهر جليا ولادة نظام اقتصادي دولي جديد بدأ يتشكل مع بدايات القرن العشرين (من خلال دعوات تحرير التجارة الدولية ومفكريها: آدم سميث، ريكاردو...)، ونتيجة أزمة الكساد العظيم والتي سادت في ثلاثينات القرن السابق، بدأت نتائج الحروب العالمية الأولى والثانية تلعب دورا في التأثير على مسار الأحداث الدولية في مرحلة ما بعد تلك الحروب، مما أوجد معه إرهاصات لإمكانية ولادة نظام اقتصادي دولي، ظهرت معالمه قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في مؤتمر بريتون وودز (Breton Woods) عام ١٩٤٤والذي أسفر عن ولادة نظام مالي دولي متمثل بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ثم إنشاء اتفاقية الجات عام ١٩٤٧، والتي كانت تشكل الإطار العملي والقانوني لمنظمة التجارة العالمية والتي ظهرت عام ١٩٩٥ في اتفاقية مراكش. فقد نشأت المؤسسات الاقتصادية العالمية من أجل قيادة نظام اقتصادي عالمي في إطاره المالي والتجاري وبتأثير من الفاعلين الدوليين(الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها) وقدمت المنافسة الدولية إطار للتعاملات بين الدول شكلت جانب مؤثر في تحديد العلاقة الدولية بين المعسكر الشرقي(المنظومة الاشتراكية) والمعسكر الغربي (المنظومة الرأسمالية أليبرالية) والتي أخذت خطاً عموديا في تمايز الصراع القائم بين الدول النامية(دول الجنوب) والدول المتقدمة (دول الشمال الغنية) والتي حددت معالم وخصائص النظام الاقتصادي العالمي وتبعاته.

وشكل انهيار الإتحاد السوفييتي فرصة لنهوض النظام الرأسمالي بعد أن فقدت الاشتراكية مصداقيتها في البقاء،مما دفع معظم الدول النامية إلى الأخذ بالطريق الثاني المتبقي كي لا تعيش في حالة من التهميش، وهو الخيار الرأسمالي (والذي ظهر بقوة في فترة التسعينات من القرن العشرين بظهور الحديث عن العولمة بجوانبها المختلفة والتأثيرات السياسية، الاقتصادية والثقافية المختلفة والتي أظهرت زيادة أكثر في الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية بعد انكفاء المنظومة الاشتراكية وبدأ انصياع الدول النامية لما يسمى (بالمشروطية السياسية) للمؤسسات المالية الدولية وبشكل واضح بعد ظهور منظمة التجارة العالمية وبدأ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم اقتصاديا من خلال هذه المؤسسات الدولية، وبروز التكتلات الاقتصادية العملاقة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات وسياسات دول العلم الثالث، وامتدت السيطرة الأمريكية لتأخذ منحى التصاعد بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحملة الأمريكية على الإرهاب.

فبدأت الولايات المتحدة بعد تلك الفترة تنشغل في إطار حملتها العسكرية على الإرهاب (في العراق وأفغانستان) تبتعد

* ورقة عمل مقدمة إلى "المؤتمر الدولى التاسع "إدارة المشروعات الإقليمية"، جمعية الهندسة الإدارية بالاشتراك مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة ١٤ - ١٥ نوفمبر ٢٠٠٩.

** مهندس أول دراسات وبحوث، شركة وسط الدلتا لإنتاج الكهرباء - الشركة القابضة لكهرباء مصر - وزارة الكهرباء والطاقة، ج.م.ع.

عن فكرة التحالفات الدولية في سياستها الخارجية وعدم الاهتمام بشكل كبير بقضايا الاقتصاد الأمريكي في ضوء سيطرة تيار المحافظين الجدد على القرار الأمريكي، مما ساعد على ظهور عملات أخرى قوية (كالعملة الأوروبية الموحدة اليورو والين الياباني)، مما أدى لإضعاف سعر صرف الدولار الأمريكي، إضافة لتأثير تكاليف الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، وزيادة موازنة الدفاع الأمريكية، ومنظومة الدرع الصاروخي، وزيادة حجم المساعدات الأمريكية في العالم (مشروع ومبادرات الشرق الأوسط الكبير).. إضافة لارتفاع أسعار النفط العالمية بشكل كبير قد أثر على اقتصاديات الدول المختلفة بما فيها الولايات المتحدة، وانعكس ذلك على مشاكل في الموازنة الأمريكية والبنوك والمصارف والشركات الأمريكية الكبرى،

وظهرت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وتعثر البنوك والشركات الكبرى وبدأت تظهر معالم أزمة مالية كبيرة في الولايات المتحدة كنتيجة لكل الأسباب السابقة، مما يشكل معه بداية الحديث عن أزمة مالية عالمية(كون الاقتصاد الأمريكي (الرأسمالية) يشكل ٤٠% من الاقتصاد العالمي) وكما يشير أحد المفكرين(إذا عطس الاقتصاد الأمريكي أصاب الاقتصاد العالمي الزكام).

المحور الأول

١ - ما هي الأزمة المالية العالمية

الأزمة المالية هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهن العقاري التي ظهرت على السطح في عام ٢٠٠٧ بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك ، حيث أن المواطن الأمريكي كان يقترض من البنك حتى يشتري من الشركات العقارية بيتاً له عن طريق البطاقات الائتمانية (الذي يدعى الفيزا كارد). وكان سداد القروض العقارية يتم عن طريق البنوك التي تعتمد على أسعار الفائدة في تعاملاتها المالية. وكان سعر الفائدة يزيد بزيادة سعر العقار لكل سنة، وأدى ذلك في النهاية إلى عدم قدرة المواطن الأمريكي على سداد الرهن العقاري وعدم القدرة على الالتزام بالدفعات التي ألزم بها (وقد دُعِيَ هذه الأزمة بأزمة الرهن العقاري)؛ مما أدى بالتالي إلى انعدام السيولة في البنوك، وعدم القدرة على تمويل المشاريع الجديدة وانخفاض الطلب مع زيادة العرض، ومن ثم إعلان إفلاسها بشكل تدريجي مما أدى إلى كساد اقتصادي عالمي جديد.

وقد عرف النظام الرأسمالي عدة أزمات مالية طيلة القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠ إلى غاية ١٩٢٩، كانت كلها ناتجة عن تناقضات الرأسمالية التنافسية قبل أن يمر الاقتصاد العالمي بفترة الازدهار التي امتدت من ١٩٣٦ إلى مطلع السبعينيات، وهي الفترة المعروفة في الأدبيات الاقتصادية ب "ثلاثينيات الرفاه" (Les trente glorieuses)، ومع بداية تسعينيات القرن الماضي شهد النظام الرأسمالي عدة أزمات مالية مست مجموعة من دول الجنوب بالأساس: المكسيك (١٩٩٤ - ١٩٩٥)، الأزمة المالية الآسيوية (١٩٩٧ -١٩٩٨) التي انطلقت من التايلاند وامتدت إلى كل الدول الآسيوية ثم إلى أمريكا وأوربا وكادت أن تعصف بالاقتصاد العالمي، روسيا (١٩٩٨)، البرازيل (١٩٩٩)، تركيا (٢٠٠٠)، الأرجنتين (٢٠٠١ -٢٠٠٢)، البرازيل من جديد (٢٠٠٢).

كانت المضاربات بالأسواق المالية السبب الرئيسي والمباشر لكل هذه الأزمات، إضافة إلى الحركات المباغتة لرؤوس الأموال (الاستثمارات الأجنبية) بحيث حولت الرساميل المالية وجهتها من الجنوب إلى الشمال نحو الأسواق المالية الآمنة مخلفة وراءها أزمات بدول الجنوب.

٢ - لما ارتبطت الأزمة العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم حيث تبلغ وارداتها السلعية نحو ١٩١٩ مليار دولار أي ما نسبته ١٥,٥% من الواردات العالمية وبالتالي فإن أي مشاكل في الاقتصاد الأمريكي سوف ينعكس على دول العالم الأخرى.

ويرجع ارتباط الأزمة العالمية بالولايات المتحدة إلى ثلاثة عوامل سياسية أولها اعتناق إدارة بوش لفلسفة التحرير

الاقتصادي اعتناقا مطلقا، وثانيها التوسع الإمبراطوري الأمريكي في عهد تلك الإدارة، وثالثها عجز نخبة المحافظين الجدد عن استيعاب الإنذارات المبكرة بأن الأزمة قادمة إذا استمروا في إتباع السياسات الكارثية ذاتها.

أولا: "ديانة" التحرير الاقتصادي في عهد إدارة بوش

انطلقت فلسفة التحرير الاقتصادي المطلق منذ بداية الثمانينات في عهدي تاتشر وريجان، وتحولت لكي تصبح "ديانة مقدسة" مع نهاية الحرب الباردة سنة ١٩٩٠، وقد تضمن التحرير الاقتصادي بُعدين هما العودة إلى مفهوم الدولة الحارسة التى لا تتدخل في الأمور العامة، مع تعظيم دور القطاع الرأسمالى الخاص المحلى والأجنبي، وإلغاء أي قيود أو ضوابط على عمل هذا القطاع، وما ارتبط بذلك من مفاهيم الخصخصة وتحرير التجارة الدولية، الفلسفة هي أن تحل الشركات الخاصة، وطنية كانت أم أجنبية، محل الدولة في اتخاذ القرارات.

كذلك تضمن التحرير الاقتصادي ربط اقتصاديات العالم في شبكة اقتصادية عالمية واحدة تنتقل فيها رؤوس الأموال دون قيود حكومية، مع امتلاك الولايات المتحدة لناصية التحكم في تلك الشبكة بحكم ضخامة حجم اقتصادها وهيمنتها على مؤسسات "بريتون وودز". ولذلك، فرغم أن الأزمة بدأت في الولايات المتحدة إلا أنها سرعان ما امتدت إلى باقى أنحاء العالم، فما بدا على أنه أزمة أمريكية أصبح أزمة عالمية نتيجة الشبكة الاقتصادية العالمية الواحدة. ولذلك أيضا نلاحظ أن الدول الأقل ارتباطا بتلك الشبكة كانت هي الأقل تأثرا بالأزمة المالية الأمريكية، وهو درس بليغ ينبغي استخلاص دلالاته، وقد زاد من تلك المعضلة هو أن نخبة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة التى وصلت إلى الحكم مع انتخاب بوش رئيسا للولايات المتحدة سنة ٢٠٠١ اعتنقت فلسفة التحرير الاقتصادي اعتناقا يرقى إلى مرتبة الإيمان الديني المطلق، وسعت إلى فرض تلك الفلسفة على جميع دول العالم من خلال مؤسسات "بريتون وودز" ومنظمة التجارة العالمية، والتى تحولت من أدوات للتنمية إلى أدوات لفرض سياسات التحرير الاقتصادي بالقوة، ولذلك فإن نخبة المحافظين الجدد تركت القطاع المصرفي الأمريكي يتخذ القرارات المنفردة التى أدت إلى كارثة اقتصادية، كما أنها عندما بدأت بوادر الأزمة تعاملت معها على أنها أزمة طارئة وأن القطاع الرأسمالى سيستطيع التغلب عليها بمفرده، فالنظام سيصحح ذاته كما اعتاد أنصار التحرير الاقتصادي أن يقولوا، فقد توسعت البنوك الأمريكية في الإقراض العقارى، وفي غيبة الضوابط التى تفرضها الدولة انفجرت فقاعة الاقتراض العقارى، حين فشل المقترضون العقاريون في دفع أقساط القروض، مما أدى إلى انهيار بنك "ليمان برذرز" في سبتمبر سنة ٢٠٠٨، واتخذت إدارة بوش قرارا بترك البنك ليفلس رغم مساهمة الحكومة الأمريكية بنسبة في رأسماله، ولأن بنك ليمان كان من أهم البنوك على المستوى العالمي فإن انهياره أدى إلى خسارة هائلة للمودعين وإلى امتداد آثار انهياره ليس فقط إلى القطاع المالى الأمريكي متمثلة في تجميد سوق النقود قصيرة الأجل (أي الأموال التى تستخدم لتمويل عمليات في المدى القصير)، ولكن الحكومة الأمريكية ما لبثت أن قامت بإنقاذ وتأميم "المجموعة الأمريكية الدولية"، أكبر مجموعة تأمين في الولايات المتحدة والتى كانت قد دخلت سوق الإقراض، وفي الوقت ذاته اعتمدت الإدارة الأمريكية خطة إنقاذ مصرفية بحوالى ٧٨٧ بليون دولار بعد أن بدا أن القطاع المصرفي يتداعى مع إفلاس "بنك باير ستيرنز"، بيد أن هذه التطورات المالية لم تكن إلا القشرة الخارجية التى تستتر خلفها عوامل سياسية جوهرية، أهمها اعتناق مجموعة المحافظين الجدد لعقيدة الاقتصاد الحر اعتناقا يرقى إلى مرتبة اليقين المطلق، مما جعلها عاجزة عن فهم الأزمة في مراحلها الأولى، وبالتالى تباطؤها في التدخل للتعامل معها مبكرا.

ثانيا: التوسع الإمبراطوري الأمريكي

دشنت إدارة بوش منذ مجيئها إلى السلطة إستراتيجية توسعية إمبراطورية لجعل القرن الحادي والعشرين قرنا أمريكيا بالقوة المسلحة، وقد أدى ذلك إلى زيادة هائلة في الإنفاق

العسكري الأمريكي، والتى وصلت إلى ٧١٣ بليون دولار في سنة ٢٠٠٨ تشكل حوالى ٤٨,٥% من الإنفاق العسكري العالمي البالغ حوالى ١٤٧٠ بليون دولار، ودخول الولايات المتحدة في حروب في مناطق بعيدة عن أراضيها، وقد أدى ذلك إلى انشغال إدارة بوش بملفات التوسع الإمبراطوري خاصة أن هذا التوسع كان قد أدى إلى نتائج كارثية داخليا وخارجيا، كما أنه أدى إلى عجز في الميزانية الأمريكية، مما أدى إلى عدم توافر القدرة الاقتصادية على التدخل السياسى السريع لوقف تصاعد الأزمة، خاصة مع تفشى الفساد في المؤسسات المالية الأمريكية نتيجة لغيبة الرقابة عليها.

ثالثا: هل كانت الأزمة المالية العالمية حتمية؟

لم يكن حدوث الأزمة المالية العالمية أمرا حتميا لأن العوامل التى أدت إلى اندلاعها كانت معروفة الزمان على الأقل، وقامت مؤسسات دولية غير حكومية بالتحذير من قدوم تلك الأزمة إذا تم إتباع السياسات المالية التى تقوم على التركيز على الاقتصاد الرمزي والمشتقات المالية وليس الاقتصاد العيني والتنمية الحقيقية، وإذا استمرت الولايات المتحدة في توسعها الإمبراطوري.

ولقد تناولت مقالات متعددة منذ سنة ١٩٩٦ في دوريات أوروبية متخصصة أشهرها دورية "اكزكتيف انتليجنس ريفيو" لسيناريو الأزمة الراهنة، ولكن أحدا لم يكن يصدق تلك السيناريوهات تحت تأثير التفاؤل المفرط الذى كانت تغذيه قوى العولمة، وتحول فكرة التحرير الاقتصادي الكامل إلى عقيدة لا تقبل النقاش. ولقد نبه كثير من الباحثين إلى الانهيار العالمي القادم بسبب الخلل الشديد في النظام المالى العالمي وسرعة انتقال الأموال الساخنة، وضعف الدور الرقابي للدولة على القطاع المالى، وبالتالى فالأزمة تكمن في عدم قدرة المحافظين الجدد على استيعاب المؤشرات المبكرة لحدوثها نتيجة للشاشة الأيديولوجية العولمية التى حالت بينهم وبين هذا الاستيعاب. فقد آمنوا بالتحرير الاقتصادي المطلق وبربط اقتصاديات العالم مع بعضها ربطا كاملا وتوسعوا خارجيا مما أدى إلى سرعة انتشار الأزمة وإلى الآثار الاقتصادية الكارثية ليس فقط على الولايات المتحدة وإنما أيضا على اقتصاديات دول أخرى لم يكن لها من ذنب سوى أنها انصاعت إلى تعاليم مؤسسات "بريتون وودز" والمحافظين.

المحور الثانى

١ - الأسباب التى أدت إلى الأزمة المالية

السبب الرئيسي للأزمة هو التوسع الكبير في القروض العقارية في السوق الأمريكي اعتمادا على الارتفاع الكبير في أسعار العقارات.

لكن مع تراجع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة تراجعت أسعار العقارات من جهة، وتوقف المقترضون عن سداد ديونهم للبنوك مع زيادة البطالة من جهة أخرى، وبالتالي وجدت البنوك إنها لا تستطيع بيع العقارات لاسترداد قيمة القروض لان قيمة هذه العقارات، ببساطة، أصبحت اقل كثيرا من قيمة القروض.

- شراء المؤسسات المالية سندات مالية Securities بضمان الديون العقارية، وهذه السندات المالية يتم إعادة إنتاجها وإعادة بيعها في السوق الموازية Secondary market عدة مرات طالما أن هناك من يشتريها، بمعنى آخر يتم تداول القروض العقارية في الأسواق دون رقابة ودون ضوابط.. صحيح إن تدوير رؤوس الأموال يؤدي إلى خلق فرص تمويلية جديدة، لكنه أيضا يحمل مخاطر كبيرة، خاصة وان جانبا كبيرا من هذه القروض العقارية تصبح بلا ضمان إذا انهارت أسعار العقارات، وهو ما حدث بالفعل.

- ضعف الرقابة والضوابط على الأسواق المالية الأمريكية، واندفاع الكثير من مديريها لتحقيق الإرباح بأقصى درجات المخاطرة إذ لابد من وضع ضوابط اكبر على عمليات الإقراض العقاري، وعلى عمليات بيع القروض بين البنوك كأصول مستثمرة، كما انه لابد من تصحيح هامش الإقراض العقاري مع تغير قيمة العقار في السوق.

- سيطر على أذهان المستثمرين حالة من عدم الثقة دفع في اتجاه قيام المودعين بسحب ودائعهم مما انعكس سلباً على

سيولة البنوك، كما أصيبت الأسواق المالية بالشلل التام أدى إلى إفلاس المزيد من المصارف، إفلاس المزيد من الشركات، وتوقف الاستثمارات، وكانت النتيجة حدوث كساد وركود اقتصادي.

- **المديونية:** أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من ٤,٣ تريليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٨,٤ تريليون دولار في عام ٢٠٠٣ وإلى ٨,٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧، وأصبحت هذه الديون العامة تشكل ٦٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة، يعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً. فقد بلغت الديون الفردية ٩,٢ تريليون دولار منها ديون عقارية سبقت الإشارة إليها بمبلغ ٦,٦ تريليون دولار، إن هذه الديون العقارية التي ساهمت مساهمة فاعلة في الأزمة المالية الحالية وتشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ ١٨,٤ تريليون دولار، وبذلك يكون المجموع الكلي ٣٦ تريليون دولار أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة.

تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي تجاوز ٤% والبطالة التي تشكل٥% والصناعة التي تتراجع أهميتها والفقر وسوء الخدمات التعليمية.

٢ - المراحل الكبرى للأزمة المالية

نوجز المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية عام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة وبدأت تطال أوروبا:

* فبراير ٢٠٠٧م: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، فأصبح يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

* أغسطس ٢٠٠٧م: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

* أكتوبر ٢٠٠٧م إلى ديسمبر ٢٠٠٧م: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

* يناير ٢٠٠٨م: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى ٣,٥٠%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي. ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى ٢% بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان.

* ١٧ فبراير ٢٠٠٨م: الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك".

* مارس ٢٠٠٨م: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.

* مارس ٢٠٠٨م: "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

* ٧ سبتمبر ٢٠٠٨م: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار دولار.

* ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨م: اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "ميريل لينش".

* عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف،

إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

* ١٦سبتمبر٢٠٠٨م: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٩,٧٩% من رأسمالها.

* ١٧ سبتمبر٢٠٠٨م: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

* ١٨ سبتمبر٢٠٠٨م: البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "إتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.

* السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

* ١٩ سبتمبر٢٠٠٨م: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

* ٢٣ سبتمبر٢٠٠٨م: الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

* الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.

* ٢٦ سبتمبر٢٠٠٨م: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

* ٢٨ سبتمبر٢٠٠٨م: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "برادفورد وبينغلي".

* ٢٩ سبتمبر٢٠٠٨م: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ. وبورصة وول ستريت ينهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعةً المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

* أعلن بنك "سيتي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه بنك "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

* ١ نوفمبر٢٠٠٨م: مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

المحور الثالث

١ - خطط الإنقاذ التى تبنتها بعض الدول

ألقت الأزمة المالية العالمية بظلال كثيفة على الاقتصاديات العالمية المختلفة، وتحاول جميع الحكومات بذل مجهودات كبيرة لمواجهة تداعياتها، وقد تبنت بعض الدول خطة حوافز مالية تتضمن إعفاءات ضريبية مدتها سنتين للأفراد و للشركات. يهدف هذا الإجراء إلى زيادة الاستهلاك لتنشيط الاقتصاد. ولجأت كثير من الدول إلى تقليص سعر الفائدة بحيث وصل سعر الفائدة إلى الصفر كما هو الحال في اليابان. أمام هذا الوضع المالي والاقتصادي الأميركي المتأزم يتعين على العرب أفراداً وشركات وحكومات اتخاذ إجراءات سريعة للحفاظ على مصالحهم الحيوية في مقدمتها سحب استثماراتهم من الولايات المتحدة. أصبح من اللازم على بلدان مجلس التعاون الخليجي التخلي عن الدولار كمثبت لقيم عملاتها المحلية أو على الأقل مراجعة القيم التعادلية لهذه العملات بما يتناسب مع هبوط سعر صرف الدولار.

٢ -خطة الإنقاذ الأمريكية

خطة الإنقاذ المالي هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون، وذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي، بعد أزمة الرهن العقاري، والتي ظهرت على السطح سنة ٢٠٠٧م، واستمرت تداعيات أزمة الرهن العقاري حتى العام ٢٠٠٨م. ولقد أثرت أزمة الرهن العقاري على قطاع البنوك والأسواق المالية الأمريكية مهددةً بانهيار الاقتصاد الأمريكي، وتداعي الاقتصاد العالمي،وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية، والتي تعود إلى دافعي

الضرائب؛ كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن. كما وضعت الخطة التي جاءت لمواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الولايات المتحدة منذ تعرضها لأزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩م، لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانة عامة.

ولقد عارض الرئيس الأمريكي جورج بوش في بداية الأمر خطة الإنقاذ المالي، حيث اعتبرها لإنقاذ المقترضين والمقرضين الذين لا يشعرون بالمسؤولية، ولكنه بعد ذلك تراجع عن التهديد باستخدام الفيتو (حق النقض) ضد الخطة بعد قول وزير الخزانة الأميركي هنري بولسون بأن دعم الشركتين (فاني ماي وفريدي ماك) هو أمرٌ ضروريٌ لتهدئة الأسواق المحلية والخارجية. وأعتمد مجلس الشيوخ نص خطة الإنقاذ بأغلبية ٧٢ صوتاً مقابل معارضة ١٣ صوتاً عقب موافقة مجلس النواب.

مبدأ الخطة

تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق المالية الأمريكية وتهدد بانهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي أعتمدها المضاربون الماليون في بورصة وول ستريت.

ينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي على مهلة لهذه الخطة تنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر، ٢٠٠٩م، مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتباراً من تاريخ إقرار الخطة.

وتضمنت خطة الإنقاذ أيضا جانباً خاصاً بشركتي فاني ماي وفريدي ماك كبرى شركات التمويل لقاء الرهن والمعرضتين للإفلاس، بعدما شارفتا على الانهيار مطلع شهر أغسطس، وتملك وتدعم الشركتان المتضررتان رهوناً عقارية قيمتها خمسة تريليون دولار تعادل نحو ٥٠% من الرهون العقارية في الولايات المتحدة.

وبموجب الخطة تضمن إدارة الإسكان الفدرالية زيادة سقف القروض التي تشتريها الشركتين إلى ٦٢٥ ألف دولار.

بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكية

١ - السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار، وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.

٢ - يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى ٣٥٠ مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ ويملك أعضاء الكونغرس الأمريكي حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار.

٣ - تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

٤ - يكلّف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة.

٥ - رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار لمدة عام واحد.

٦ - منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

٧ - تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناءعنهم

٨ - منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسئولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.

٩ - استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

١٠ - يشرف مجلس رقابة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.

١١ - يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة

عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
١٢ - تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
١٣ - يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
١٤ - اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

٣ - الآراء المؤيدة والمعارضة لخطة الإنقاذ

٣ -١ - الآراء المؤيدة لخطة الإنقاذ

١ - بعض الاقتصاديين اعتبر الخطة علاجاً جراحياً يقدّم حلاً شاملاً من خلال إنقاذ الوضع المالي وضمان عدم انتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات لتقتصر كما هي الآن على القطاع المالي فقط.
٢ - تضمن الخطة استمرارية الثقة في البنوك الأميركية.
٣ - تقدم الخطة علاجاً للمشكلات من حيث معاقبة من كانوا مسئولين ثم إيجاد الحلول لسد الثغرات المتعلقة بارتفاع أسعار العقارات بعدما جرت البنوك وراء الأسعار المرتفعة، كما تؤكد ضرورة تحديد دور أسواق المال والمضاربات بالنسبة لبيع الأوراق الآجلة.
٤ - ستساعد الخطة شركات القطاع المصرفي لأن نظام التأمين على الودائع في أميركا يغطي ودائع الأفراد فقط ولا يوجد تعويضات للشركات.

٣ -٢ - الآراء المعارضة لخطة الإنقاذ

- يرى الكثير من الأمريكيين أنه يتعين على بورصة وول ستريت أوحي المال الأميركي أن يقوم بحل مشكلاته بنفسه.
- يبدي الكثير من الأميركيين نواباً ومواطنين خشيتهم من الثمن الذي سيتحمله دافعو الضرائب الأمريكيون.
- يعتقد عدد كبير من الأمريكيين بأنه لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة، ويعتبرونها تبديداً للأموال العامة.
- ستفيد الخطة البنوك على المدى القصير في التخلص من أعباء الديون المعدومة والاستثمارات العاطلة، لكن مع وجود شكوك في إمكانية أن تعود أسعار هذه الأصول إلى الارتفاع في المستقبل.
- بعض النواب والأعيان في الكونغرس تحفّظوا على قيمة الخطة البالغة سبعمائة مليار دولار.
- بعض النواب طالبوا بالحصول على تأكيدات وضمانات بأن الخطة ستفيد أصحاب المنازل الأميركيين العاديين، كما ستفيد بورصة وول ستريت.
- الخطة ستمنح الإدارة الأمريكية هامشاً كبيراً في تحديد المؤسسات المالية التي ستستفيد منها، بدون استبعاد صناديق الاستثمار التي تنطوي على مجازفات.

المحور الرابع

تداعيات الأزمة المالية على الدول العربية

الخسارة العربية من الأزمة المالية العالمية ٣٥٠ مليار دولار

قدرت خسائر العالم العربي جراء الأزمة المالية الأخيرة بحوالي ٣٥٠ مليار دولار أميركي وفي بعض التقديرات والإحصائيات الأخرى قدرت الخسائر التي لحقت بالدول العربية النفطية في الأزمة الراهنة بحوالي ٦,٢ تريليون دولار وهذا الرقم هو أكثر من ضعف الناتج المحلي السنوي البالغ ٩٠٠ مليار دولار وهذا يأتي نتيجة لاستثمار أموالها في المؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية... ومن تداعيات الأزمة المالية على العالم العربي أن عددا من صناديق الثروة السيادية في بلدان الخليج خسرت مليارات الدولارات جراء استثمارها في أسواق المالية الغربية، فاضطرت لترك تلك الأسواق والعودة إلى الشرق الأوسط.

وكان خبراء عرب قد دعوا إلى تشكيل خلية أزمة عربية لاحتواء تداعيات الأزمة المالية العالمية على لأموال والاستثمارات والأسواق والتجارة العربية.

ودعوا إلى حث المؤسسات المالية العربية والدولية على التحفظ في إصدار الأصول المالية للموجودات، كما حثت توصيات الخبراء على إعادة النظر بما يسمى صناديق التحوط ذات السيولة النقدية الهائلة التي تملكها ثلة قليلة من الأثرياء، وإعادة النظر في التعامل مع الدولار أساسا للعملات العالمية وللنظام المصرفي والمالي والاقتصادي العالمي.

كما دعوا إلى إعادة النظر بسياسات الاستثمار للمال العربي في الخارج وتحويله إلى الداخل العربي الأكثر أمانا

وتقوية استقلالية أجهزة الرقابة الحكومية.

١ -١ - تداعيات الأزمة المالية على مصر

في مصر أكد المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء المصري "الدكتور مجدي راضى" أن تداعيات الأزمة المالية العالمية يوجد لها جوانب مختلفة يمكن أن يكون لها تأثير على الاقتصاد المصرى، ولخصها في ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى تتعلق بالقطاع المالي والمصرفي، والمجموعة الثانية تتعلق بالبورصة المصرية والتي تعد جزءا من سوق المال العالمي تتأثر بالبورصات العالمية ولا يمكن أن يتم عزلها عما يحدث في العالم إلا أن أساسيات الشركات المصرية في البورصة سليمة وربما يكون ما حدث يخلق فرصا جديدة للاستثمار، إما المجموعة الثالثة فهي تتعلق بتأثيرات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري وبشكل خاص ما يتعلق بقدرته على متابعة النمو الذي شهده في الفترة الأخيرة تقوم الحكومة بمتابعة دقيقة لكافة الحالات التي تتأثر بمعاملات خارجية وبشكل خاص قناة السويس والسياحة والتصدير والاستثمارات الخارجية، وأوضح المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء أن الخطة تعتمد على المتابعة سواء على المستويين القصير والبعيد.

وفي هذا الصدد أكد "الدكتور فاروق العقدة" محافظ البنك المركزي المصري أن ما تم اتخاذه من إجراءات في إطار المرحلة الأولى لخطة إصلاح القطاع المصرفي التي تم الانتهاء منها ساهمت في تقوية القطاع المالي والمصرفي بشكل واضح بما جعله أكثر قدرة على مواجهة أي ضغوط داخلية أو خارجية، وبما أكد سلامة هذا القطاع المصرفي في الوقت الحالي وقدرته على لعب الدور العام في الاقتصاد المصرى بعيدا عن أي تأثيرات سلبية من الأزمة العالمية الحالية.

وكان تقرير اقتصادي مصري حديث صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المصري قد كشف عن ارتفاع صافي الاحتياطات الدولية لمصر خلال شهر سبتمبر الماضي إلى ٣٥ مليار دولار بزيادة نسبتها ١٧,١% عن مستواه خلال نفس الشهر من العام الماضي.

ومن جانبها أكدت الخبيرة الاقتصادية الدكتورة "عنايات النجار" لوكالة (شينخوا) أن الأزمة المالية العالمية التى حدثت مؤخرا تشير إلي تراجع الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب رئيسي في الاقتصاد العالمى وأصبح الاتجاه الآن إلى دول أخرى مثل الصين نحو عالم متعدد الأقطاب.

وأشارت الدكتورة "عنايات" إلى أن الأزمة المالية لم توثر حتى الآن على مصر بدليل وفرة السيولة في البنوك المصرية وعدم التأثير على المشتقات المدينة في البنوك مما يشكل حائط صد ضد أي مشكلة اقتصادية قد تواجه مصر خلال الفترة المقبلة.

وفي السياق نفسه أكد رئيس بنك سابق والخبير الاقتصادي المصري "الدكتور عاطف حرز الله" أنة في ظل الأزمة المالية تقوم بعض البنوك المصرية وشركات التمويل بزيادة القروض المُقدمة للفئات المتوسطة ومحدودة الدخل خاصة مع ارتفاع نسب التضخم التى اضطرت البنك المركزي المصري لرفع أسعار الفائدة لست مرات خلال عام الحالي، لتصبح الفائدة على الإيداع ١١,٥%، وفائدة الإقراض ١٣,٥%، واستقر سعر الخصم عند ١١,٥ في المائة.

وكان وزير التنمية الاقتصادية المصري "الدكتور عثمان محمد عثمان" قد حذر مؤخرا من محاولات أمريكية وأوروبية لإلقاء تكاليف علاج الأزمة المالية العالمية على كاهل الصين ودول نامية من بينها دول الخليج وربما مصر.

وأكد وزير التنمية الاقتصادية أن مصر وضعت عدة آليات للتعامل مع الأزمة التي سيكون أخطر نتائجها تراجع معدل النمو، مشيرا إلي أن هناك خطوات يفترض تعويض الخسائر التي ستقع جراء الأزمة المالية، والمقدرة بنحو ٤ مليارات دولار، ومنها التعويل على العالم العربي وأموال الخليج والسعودية في تعويض نقص الاستثمار الأجنبي المباشر والتعويل أيضاً على قوة الطلب المحلي.

١ -٢ - تداعيات الأزمة المالية على سوريا

يرى العديد من الاقتصاديين أن سورية في منأى عن أي

تأثير مباشر للأزمة لعدم وجود سوق للأوراق المالية، وانعدام التعاملات مع المؤسسات المالية المنهارة أو المعرضة للانهيار، التذبذب في أسعار المعادن والمواد الأولية وارتفاع تكاليف الإنتاج والرواتب.

إلا أن بوادر وقوع تأثيرات غير مباشرة على الاقتصاد السوري بدأت تظهر بغياب التجاوب الفعال مع الجهود العالمية المبذولة في سبيل التغلب على هذه الأزمة وبالتالي القول بأن سورية قد نفذت من الأزمة المالية لكنها لم تنفذ من الانعكاسات الاقتصادية.

التأثير السلبي

* صرحت العديد من الشركات السورية عن إلغاء مشاريع استثمارية كانت ستبدأ في ٢٠٠٩، كما أجمعت الشركات على أن أي توسع أو استثمارات جديدة سيكون في غاية الصعوبة بسبب تقلبات الأسعار وارتفاع التكاليف وانخفاض الصادرات الذي أدى إلى ازدياد في حجم المخزون لديها.

* تراجع تدفق أموال المستثمرين الخليجيين في سورية (مشروع الديار القطرية – ومشروع أعمار) بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي وفقدان السيولة، إضافة إلى الخسائر التي يعانون منها في بلادهم.

* وجود خسائر لدى تجار استيراد ومؤسسات التجارة الخارجية الذين اشتروا صفقات لمواد (غذائية ومعدنية ومواد بناء) بأسعار عالية ومن ثم انخفضت الأسعار، وهم مضطرون الآن إلى البيع بأسعار السوق التي انخفضت.

* انخفاض الصادرات النسيجية لدى القطاع العام إلى الربع(١١ - ٢٠٠٨) من١٦ مليون دولار إلى ٤ مليون دولار، أما القطاع الخاص المصدر للسلع النسيجية والهندسية صرح عن وجود انخفاض يتزايد بشكل سريع في حجم الصادرات بما يقدر ب ١٥% -٢٥% في الربع الأخير من ٢٠٠٨.

* خفضت وزارة النفط أسعار الفوسفات إلى ١٥% لتتمكن من تصديرها.

* قامت بعض الشركات الكبيرة نتيجة للأزمة بتسريح عدد من العمال السوريين واستبدالهم بعمالة عربية أو أجنبية (مصرية وسودانية) لأنها على حسب زعمهم أكثر كفاءةً و انضباطا وأقل كلفةً.

* بدأت الشركات السورية تستقبل طلبات عمل من السوريين المقيمين في مختلف الدول العربية والأجنبية وهذا مؤشر عن وجود رغبة في العودة، وهذه التحديات تكمن في عدم جاهزية السوق لتأمين فرص العمل الكافية.

التأثير الإيجابي

* تسنح هذه الأزمة الفرصة لاستقطاب وعودة الأدمغة السورية المقيمة في الخارج والاستفادة منها، خاصة من أصحاب المهارات والاختصاصات العلمية النادرة، مما يسهم في إعادة توطين العقول السورية.

* تطوير التعليم بكافة مستوياته ومجالاته والتركيز على تنمية المهارات.

* المواءمة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم.

* تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

١ -٣ - تداعيات الأزمة المالية على الإمارات

اجتذب النمو المذهل لإمارة دبي مئات آلاف الموظفين والعمال وآلاف الأجانب خلال السنوات الأخيرة إلا أن تداعيات ألازمة المالية العالمية حطمت حلم الكثيرين منهم مع بدء شركات كبرى عمليات تسريح لموظفيها شملت الآلاف منهم، ونمو المدينة الذي شكل القطاع العقاري المحرك الأساسي له تسبب بتوافد كثيف للأجانب الذين قدموا إلى دبي بحثا عن الرواتب المرتفعة والغياب شبه التام للضرائب وبالنسبة للأوروبيين بحثا عن الشمس التي الساطعة على مدار السنة، ويشكل الوافدون أكثر من ٨٥% من سكان دبي الذين يقدر عددهم بأكثر من مليون ونصف المليون نسمة. وبما أن تأشيرة الإقامة في الإمارات العربية المتحدة مرتبطة بعقد العمل فان مجرد التسريح من الوظيفة يعني انه على الوافد مغادرة البلاد مع عائلته في غضون شهر ما لم يجد عملا جديدا وكفيلا جديدا يتيحان له الحصول على إذن جديد بالإقامة، وبالنسبة للكثيرين أتت عمليات التسريح بشكل قاس وسريع لم يكن يحسب لها أحد حسابا. وقال موظف سابق تم

تسريحه من شركة نخيل العقارية التي أعلنت في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر الماضي تسريح خمسمائة من موظفيها أي ١٥% من إجمالي الموظفين "لقد حدث ذلك بسرعة"، واسم شركة نخيل المملوكة لإمارة دبي مرتبط بمشاريع عمرانية من الأضخم والأشهر في دبي مثل جزر النخيل الاصطناعية في مياه الخليج وأرخبيل "العالم" الذي يعيد تشكيل خارطة العالم بجزر اصطناعية في عرض البحر.

وكانت نخيل أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر مشروعا لبناء برج يتجاوز ارتفاعه ألف متر بكلفة ٣٨ مليار دولار ويكون الأطول في العالم إذا ما بني ويتجاوز"برج دبي" التي تبنيه شركة أعمار العقارية الإماراتية، وبعد سنين من الطلب المرتفع على العقار تباطأت السوق العقارية بشكل ملحوظ في دبي مع خروج المضاربين من السوق وتشديد شروط التمويل العقاري الأمر الذي اثر بقوة على المشاريع المزمع تشييدها في دبي وعلى قدرة الناس على شراء العقارات، بحسب فرانس برس. وكانت الشقق والمنازل تباع في دبي طوال سنوات وكأنها سلع استهلاكية بسيطة كما أتاح الارتفاع الكبير في الأسعار للكثيرين تحقيق ثروات بسرعة، إلا أن "نخيل" ليست الشركة الوحيدة التي سرحت موظفين فشركة "داماك" العقارية التي تعد أكبر مطور عقاري خاص في دبي أقدمت على تسريح مأتيين من موظفيها أي ٥٢% من إجمالي كوادرها. وقال رئيس مجلس إدارة داماك "كانت مبيعاتنا تتضاعف من سنة إلى سنة إلا أن الوضع تغير حاليا، إذا ما تدهورت أوضاع السوق أكثر فإننا سنضطر إلى تسريح المزيد" من الموظفين، أما شركة أعمار العقارية التي تعد مع نخيل ابرز المطورين العقاريين في دبي وتسيطر إمارة دبي على غالبية أسهمها فقد أعلنت مؤخرا أنها ستعيد النظر في سياسات التوظيف الخاصة بها، فيما أشارت تقارير في الصحف المحلية إلى أن العملاق العقاري سرح مئة موظف، أما شركة "الشعفار" للمقاولات فقد أعلنت أنها ستسرح حتى ألف عامل، إذ أن عقودها انخفضت بمقدار ٨١٦ مليون دولار منذ أيلول/سبتمبر الماضي، وقد طالت عمليات التسريحات القطاع المالي أيضا، وحتى أشهر قليلة خلت كانت الشركات في الإمارات توظف بشكل مكثف فقد تم إصدار ٦٤٠ ألف تأشيرة عمل للأجانب في الربع الأول من العام ٢٠٠٨ بينها ٣٠٦ ألاف إذن إقامة في دبي فقط بحسب دراسة، وبحسب أرقام شبه رسمية بلغ عدد سكان الإمارات في نهاية ٢٠٠٧ حوالى ٦,٤ ملايين نسمة (منهم ثلاثة ملايين عامل)، وفي انعكاسات الأزمة الاقتصادية على العالم العربي نشرت صحيفة "الفاينانشيال تايمز" تقريرا لمراسلها في دبي "سيميون كير" حول حركة تجارة السيارات التي اشتهرت بها دبي، ويشرح المراسل الوضع الذي تمر به شركة "فوجي سوا موتورز" التي تستورد سيارات من اليابان وتصدرها إلى بلدان أفريقية.

ويشير التقرير إن هذه الشركة كالكثير من الشركات المماثلة تعاني في هذه الفترة بسبب عاملين أساسيين هما انخفاض حركة الاستهلاك من جهة وارتفاع سعر الين الياباني مقابل الكثير من العملات الأخرى ما ينعكس ارتفاعا في أسعار السيارات المستوردة من اليابان. ويقول المراسل إن دبي، وقبل أن تشتهر برواج سوقها العقاري والإعلامي، كانت تستمد قوتها الاقتصادية من حركة التجارة وحركة الاستيراد والتصدير، وينقل الصحفي عن تاجر آخر يعمل في مجال إعادة تصدير السيارات قوله إن المشكلة لا تكمن فقط في الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار بعض العملات، ولكن أيضا بشكل أساسي في ارتفاع الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة والإدارات العامة المختصة على التجار ما جعل الكثيرين يقلصون حجم أعمالهم كي لا تزيد الضرائب والرسوم الخسائر التي يمنون بها بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية ولقد بدأت الأزمة تلقي بظلالها على شواطئ جزر دبي الكثيرة التي هي من صنع البشر. وفقدت أعداد كبيرة من المباني السكنية والفيلات قيمتها حيث كبحت البنوك جماح الإقراض مما أثر على تمويل الشركات والبناء، وقال "دابر علائي" "لا أستطيع أن أبيع هذه الشقق... ولا استطيع إلغاء العقود." وتقول "شاهناز مرصوفى" وهي وكيلة عقارية تتخذ

من دبي مقرا لها إن أسعار الفيلات والشقق في دبي تضاعفت في المتوسط منذ أوائل يناير عام ٢٠٠٧ لكن الآن انخفضت أسعار بعض أفضل العقارات بما يصل إلى ٥٠ في المائة، وأضافت "حتى في الربع الأول من العام ارتفعت أسعار الفيلات والشقق التي لم يكن الكثير منها قد بني بعد بنسبة ٤٣ في المائة". وذكر محللون في دراسة مسحية أجرتها رويترز هذا الشهر إن أسعار العقارات في دبي ستنخفض بنسبة ٢٨ في المائة من الذروة التي وصلت إليها في أوائل هذا العام. وقال رجل أعمال إيراني انه أصبح "مفلسا" ويخشى على شركة الشحن التي يملكها، وأضاف "أموالي التي أحتاجها لإدارة تجارتي محبوسة في عقارات بدبي... سأفلس قريبا"، وعلقت بعض شركات الاستثمار العقاري مشاريعها بعد أن حثت مؤسسة التنظيم العقاري بدبي على التمهل قائلة إن الظروف المالية المتفاقمة تزيد من أعداد المتعثرين في السداد.

كما انجذب الكثير من الأجانب إلى وعد سابق بأن امتلاك عقار سيؤمن لهم حقوق إقامة طويلة الأجل في دبي، لكن مؤسسة التنظيم العقاري ألغت هذا الضمان في العام الحالي. مقاومة الأزمة المالية بزيادة الإنفاق وقال "ناصر الشيخ"، المدير العام لدائرة المالية في دبي، إن الحكومة تخطط لزيادة نفقات الميزانية العامة بنحو ٢٠ في المائة، زيادة على ما تم من إضافة ٣٠ مليار درهم (أي ٨,٢ مليار دولار، أو ٥,٨ مليار يورو، أو ٥,٦ مليار جنيه إسترليني) في عام ٢٠٠٨. "إن دور الحكومة هو زيادة حجم الإنفاق خلال الفترات الحرجة، وتقديم حافز للاقتصاد"، وتُعد ميزانية دبي، المقرر الإعلان عنها الشهر المقبل، أحد أسلحة ترسانة الحكومة، بينما تحاول التقليل من شأن المخاوف التي تشير إلى أن المدينة التي كانت مزدهرة في فترة ما، تضررت بشدة جراء أزمة الثقة المتعلقة بالأزمة الائتمانية العالمية، وتراجع أسعار النفط، والتصحيح المحلي في أسعار العقارات. ولكن دائرة التمويل التي تشرف على الهيئات العامة مثل شركة الخدمات، وسلطة النقل والمواصلات، لا تزال أقل من حيث النفقات المالية مالياً مقارنة بشركات مملوكة من جانب الحكومة، وشركات مرتبطة بها، وهي تلعب دوراً مهيمناً في الاقتصاد، مثل الخطوط الجوية الإماراتية، ودبي القابضة، وهي المجموعة المملوكة من قبل حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم إن قدرة مثل تلك الكيانات التجارية على التوسّع في غضون العام المقبل، ستكون محدودة بفعل ظروف نشاطات عملية أصعب، وصعوبة الحصول على رأس المال الدولي. وأثارت وكالات التقييم المخاوف التي تشير إلى احتمالية أن تواجه دبي مشكلة في إعادة تمويل ديونها البالغة ٨٠ مليار دولار بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية. وقللت وكالة "فيتش" من تصنيف ديون عدة هيئات مختلفة مرتبطة بحكومة دبي.

وقال "الشيخ" إن الحكومة ستركز على الإنفاق على البنية التحتية، وبخاصة على قطاع النقل والمواصلات. "سنكمل مشاريع البنية التحتية المُعلن عنها كافة، لذا، فإنه بمجرد انتهاء العاصفة الاقتصادية العالمية، يمكن أن نكون أول مدينة تنهض من الإخفاق"، كما قال.

وأعلنت وكالة الطرق والنقل هذا الأسبوع أنها جمعت ١,٨ مليار درهم عن طريق بيع حقوق تسمية محطات نظام سكة مترو الأنفاق الخفيف. وبدا هذا التحرك مثالاً جيداً على جهود إيجاد تدفقات دخل غير معتادة، نظراً إلى أن دبي تسعى إلى تخفيف الطلب على التمويل الحكومي، بينما تواصل التوسع في إنشاء الطرق وشبكات الجسور التي تقول بأنها مكتملة بنسبة ٨٠%.

١ -٤ - تداعيات الأزمة المالية على السعودية

لا توجد منطقة في العالم لم تتأثر بمضاعفات أزمة الائتمان الأمريكية التي كان لها تأثير على النظام المالي الدولي ومن ثم تقويض الاقتصاد العالمي.ولكن اختلفت كل دولة عن أخرى في قدرة تحملها وصمودها أمام الهزات العالمية طبقا لقوة اقتصادها ومدى ارتباطه بالاقتصاد العالمى.

ويرتبط الريال السعودي بالدولار المتهالك الذي أجهدته السياسات الإنفاقية الحكومية لحكومة الرئيس "جورج بوش الإبن"، بالإضافة إلى العجز التجاري الكبير لأمريكا والهجرة إلى منطقة اليورو بسبب ضعف ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي وفي أداء قطاعه المالي، مما دفع العديد من المستثمرين السعوديين وعلى رأسهم الأمير السعودي "الوليد بن طلال" الانسحاب من القطاع المصرفي الأمريكي والعودة إلى السعودية لاستثمار أي مبالغ مستقبلية.

وقال "الوليد بن طلال" في مقابلة أجرتها معه مجلة "التايم" الأمريكية إنه لن يستثمر المزيد من أمواله في البنوك الأمريكية خاصة وأنه سبق وأن زاد من دعمه لمجموعة "سيتي جروب" المصرفية التي يعتبر الوليد أكبر مساهم فرد فيها، وأعلن الوليد من خلال مجلة "التايم" إنه يريد استثمار أمواله مستقبلاً فى السعودية التي تشهد استقرارا كبيراً في ظل الطفرة الاقتصادية التي تعيشها.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية للدولة والتي تشرف عليها المؤسسة، فأن المؤسسة بحسب نظامها تدير استثمارات المملكة بتحفظ شديد وبصورة تضمن لها الحصول على قدر جيد من السيولة، كما أن المؤسسة لا تدخل في استثمارات عالية المخاطر.

وأشار تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي بأن وضع الاستثمارات السعودية الخارجية جيد وسليم كما أن السيولة بالأسواق متوافرة وليس بها أي نقص. كما اتخذت المؤسسة كذلك إجراءات عدة لطمأنة أسواق المال حيث خفضت الاحتياطي الإلزامي للبنوك.

وذكر "الراشد" إن المشاريع التنموية تمتد إلى كافة أنحاء مناطق المملكة بمئات المليارات من الريالات إضافة إلى الدعوات الدولية التي طالبت بإدخال أعضاء جدد لمجموعة الثماني الكبرى يأتي على رأسها المملكة تؤكد متانة الاقتصاد السعودي.

لكن من المؤكد أن آثار الأزمة ستطول المملكة نظرا لاقتصادها المنفتح وليست هناك قيود على حركة رؤوس الأموال فيها إضافة إلى ارتباط عملتها بالدولار واعتمادها على النفط والمسعر بالدولار، مما يؤكد أن أية أزمة ائتمان أو مشكلة اقتصادية لا بد أن تطول المملكة، وأوضح أننا لا يمكن أن نقول بعدم تأثر المملكة من هذه الأزمة ومشكلتنا هنا في المملكة غياب المعلومة الصحيحة وعدم الشفافية فنحن لا نعرف عن استثمارات بنوكنا في الخارج ولا استثمارات مؤسساتنا الحكومية، وتحدث المحلل المالي "محمد العمران" فبين أنه ينظر إلى المشكلة من زاويتين الأولى التغيرات الاقتصادية فمنذ ٣ شهور ارتفع سعر الدولار الأمر الذي انعكس على أسعار النفط والذهب وغيرها، والثاني انهيار كبرى المؤسسات المالية واهتزاز ثقة المستثمرين بهذا النظام، لذلك لابد أن ننظر للقطاع المصرفي في المملكة بحكم استثماراته في مجال الإقراض وفي السندات ذات الدخل الثابت والمتغير وهل السندات من حكومات أو غير ذلك. وهذا غير واضح، كما يجب أن ننظر إلى أرصدة مصارفنا لدى أمريكا وما يمكن أن يطمئن المصارف المراسلة، موضحا أن سياسات البنوك متحفظة. إضافة إلى أن مؤسسة النقد لها مواقف مشرفة مع أزمات البنوك المحلية مشيرا إلى أن المؤسسة لدها احتياطي يقدر ١,٦ تريليون ريال وهو ما يضمن ودائع كافة العملاء ولا يمثل ذلك سوى ٥٠% فقط من هذا الاحتياطي.

واعترف العمران بأن هناك أخطاء لكنها محدودة موضحا أن تأثيرا الأزمة العالمية ستكون رغم محدوديتها في استثمار بعض الشركات في أسهم شركات عالمية أو حصص في شركات عالمية موضحا أن المخاطر محدودة، كما أن درجة الانفتاح فيما يتعلق بالسماح للأجانب بالتملك داخل المملكة محدود أيضا مما يعني أنه لا ثقل لهم.

ولقد استمر الاقتصاد السعودي في أدائه القوي خلال العام ٢٠٠٧م، حيث يقدر أن يصل الناتج المحلي الاسمي إلى ١٤٣٠,٥ بليون ريال "٣٨١,٥ بليون دولار" محققاً بذلك معدل نمو سنوي يبلغ (٧,١١%)، وبلغ فائض الميزانية وميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (١٢,٣%)

و(٢٤,٩%) على التوالي خلال العام ٢٠٠٧م. ونما الناتج المحلي الاسمي للقطاع النفطي والقطاع الخاص غير النفطي والقطاع الحكومي بمعدلات بلغت (٨%) و(٧,٩٦%) و(٢,٩٣%) على التوالي خلال العام نفسه ومن المقدر أن يكون الناتج المحلي الحقيقي قد نما بمعدل (٣,٣٩%) خلال العام ٢٠٠٧م بالمقارنة مع (٣,١٦%) خلال العام ٢٠٠٦م، وقال التقرير الاقتصادي الصادر عن المملكة إن التقديرات تشير إلى أن القطاع الخاص قد نما بمعدل حقيقي قدره (٥,٧٨%) والقطاع الحكومي بمعدل (٢,٦٩ %) خلال العام ٢٠٠٧م، وتظهر المؤشرات المتاحة أن كافة القطاعات قد حققت نمواً إيجابياً، حيث سجل قطاع النقل والتخزين والاتصالات أعلى معدل بلغ (١٠,٦%)، يليه قطاع الصناعة(٨٦%)، ثم التشييد (٧,١%) والتجارة، المطاعم والفنادق (٦,٢%)، والمال والتأمين والعقار(٥,٠%)، والكهرباء والغاز والمياه (٤,٧%)، وارتفعت مساهمة القطاع الخاص بالناتج الحقيقي إلى (٤٦,٦%) نتيجة لتحسن نسبي في جهود تنويع وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني.

ومن المقدر أن ينمو الناتج المحلي الحقيقي بوتيرةٍ أسرع تبلغ (٤,٢%) خلال العام ٢٠٠٨م على الرغم من التوقعات بارتفاع معدل التضخم عما كان عليه في العام ٢٠٠٧م والذي يتجاوز العشرة بالمائة قليلاً، ويتوقع تقرير مصرف"الراجحي" أن تتجاوز الإيرادات الحكومية الفعلية لهذا العام مستواها لعام ٢٠٠٧م والبالغ (٦٢١,٥) بليون ريال حيث يرجح أن يسجل متوسط سعر برميل النفط خلال العام ٢٠٠٨م ارتفاعاً كبيراً يناهز ١٠٠ دولاراً للبرميل متجاوزاً متوسط العام ٢٠٠٧م البالغ ٦٩ دولاراً على الرغم من الهبوط الحاد في أسعار النفط اعتباراً من سبتمبر٢٠٠٨م.

ورجح التقرير أن يشهد إنفاق القطاع الخاص والقطاع العائلي نمواً خلال العام ٢٠٠٨م بمعدلات أعلى عن السابق وذلك للارتفاع النسبي في الدخول المتاحة لشريحة كبيرة من القوى العاملة في القطاعين الحكومي والخاص، وللسياسات النقدية التوسعية، وكذلك بسبب الزيادة المتوقعة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبين التقرير إن آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السعودي ستتركز على السوق النفطية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط بوتيرةٍ متسارعة خلال الآونة الأخيرة وذلك نظراً لعدم انكشاف المؤسسات المالية والبنوك المحلية بصورةٍ كبيرة على المنتجات المالية الغربية ومن جانبٍ آخر تظل قدرة هذه المؤسسات المالية محدودة في إقراض المشاريع العملاقة الأمر الذي سيؤثر سلباً في حال عدم تدخل الدولة من خلال المؤسسات المالية الحكومية القائمة على وتيرة الارتفاع المتوقع مستقبلاً في معدلات النمو الاقتصادي المحلي.

ولفت التقرير إلى أن معدلات التضخم هدأت حدتها قليلاً إلى (١٠,٩١%) في أغسطس ٢٠٠٨م بعد أن كان قد سجل مستوىً قياسياً هو الأعلى في ثلاثين عاماً حينما بلغ (١١,١%) في يوليو٢٠٠٨ وتم مؤخراً خفض التعريفة الجمركية على المواد الغذائية مثل منتجات الدواجن المجمدة ومنتجات الألبان والزيوت النباتية من (٢٠%) إلى (٥%)، وكذلك تم خفض الرسوم على مواد البناء مثل الدهان والجبس والكابلات الكهربائية والأنابيب البلاستيكية إلى (٥%) وتم إلغاء الرسوم نهائياً على كافة منتجات القمح، كما أقرت الحكومة بعض برامج الإعانات وبدل غلاء المعيشة ومخصصات الضمان الاجتماعي لمساعدة المواطنين في التكيف مع ارتفاعات الأسعار، وتوقع التقرير تباطؤ وتيرة التضخم بالمملكة في ظل تراجع أسعار المواد الخام وارتفاع الدولار وتراجع التضخم المستورد على ضوء ذلك نتيجة للأزمة المالية العالمية التي ستؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب، وبلغت الصادرات السعودية رقماً قياسياً قدره ٢٣٣ بليون دولار خلال العام ٢٠٠٧م على الرغم من تراجع حجمها بمعدل (-٥%) من ٤٢٩ ألف طن في ٢٠٠٦م إلى نحو ٤٠٨ ألف طن في ٢٠٠٧م.

واستقر حجم الودائع المصرفية في سبتمبر ٢٠٠٨م عند ٨٠٤,١٣ بليون ريال مقارنة ب ٨٠٨,٩٠ بليون في أغسطس ٢٠٠٨م، مرتفعاً بمعدل شهري يبلغ (- ٠,٥٩%) وبمعدل

سنوي قدره (١٩,١٢%) وبلغ إجمالي قيمة الائتمان المصرفي ٧٣٩,٦٢ بليوناً ريال في سبتمبر ٢٠٠٨م بالمقارنة مع ٧٢٠,٠١ بليون في أغسطس بزيادة شهرية مقدارها (٢,٧٢%) وسنوية بلغت (٣٠,٢٣%) وارتفع حجم الائتمان قصير ومتوسط وطويل الأجل بمعدلات بلغت (٣,٢٧%) و(١,٢٨%) و(٢,١٨%) شهرياً إلى ٤٥٦,٧٢ و ١٠٣,٧١ و ١٧٩,١٩ بليون ريال على التوالي، وخلال فترة ألاثني عشر شهراً المنتهية في سبتمبر ٢٠٠٨م نما حجم الائتمان قصير ومتوسط وطويل الأجل بمعدلات كانت (٤٠,٨١%) و(٣٦,٧٣%) و(٦,٨٣%) على التوالي، وخلال سبتمبر ٢٠٠٨م بلغت القروض الممنوحة للقطاع الخاص ٧٠٧,٣٠ بليون ريال وهو ما يمثل (٩٥,٦٣%) من إجمالي القروض المقدمة، في حين تم إقراض ٣٢,٣٢ بليون ريال للقطاع العام تمثل (٤,٣٧%) من الإجمالي .

التوصيا ت

١ - إعادة النظر بما يسمى صناديق التحوط ذات السيولة النقدية الهائلة التي تملكها ثلة قليلة من الأثرياء.

٢ - إعادة النظر في التعامل مع الدولار أساساً للعملات العالمية وللنظام المصرفي والمالي والاقتصادي العالمي.

٣ - إعادة النظر بسياسات الاستثمار للمال العربي في الخارج وتحويله إلى الداخل العربي الأكثر أمناً.

٤ - تقوية استقلالية أجهزة الرقابة الحكومية.

٥ - حث المؤسسات المالية العربية والدولية على التحفظ فى إصدار الأصول المالية للموجودات.

٦ -العمل على إنشاء السوق العربية المشتركة واستثمار فائض البترول في التنمية العربية وخصوصا ارض السودان سلة الغذاء العالمى.

المراجع

١ - *الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت)*

٢ - *ATTAC Lubnan Liban Lebanon أتاك لبنان . الجمعية اللبنانية لأجل عولمة بديلة*

٣ - *تايم تورك ١٩ -١٢ -٢٠٠٨*

٤ - *جريدة العربى العدد ١١٥٣ في ١٤ -٤ -٢٠٠٩*

٥ - *قناة الجزيرة الفضائية*